مملكة البحرين

الهيئة العامة

لصندوق التقاعد

التقرير السنوي 2001

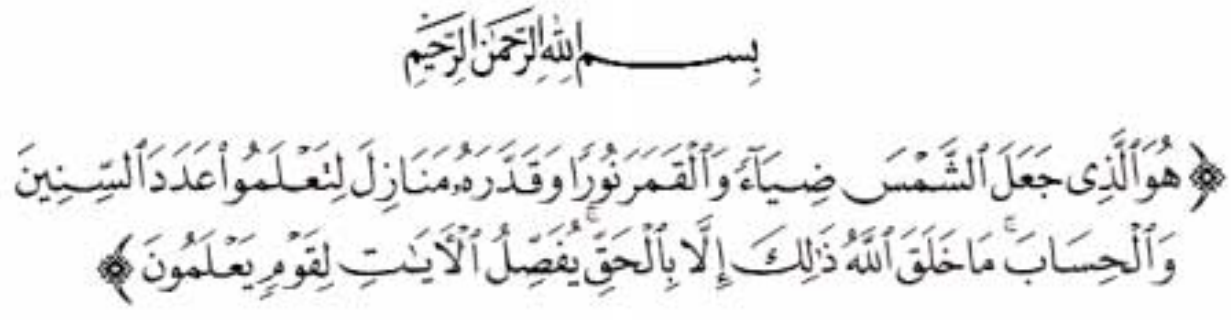

سورة يونس الآية (5)

(صدق الله العظيم)

صاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر

صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد الأمين القائد العام لقوة دفاع البحرين

أعضاء مجلس الإدارة

1
صاحب السعادة السيد عبدالله بن حسن سيف
وزير المالية والاقتصاد الوطني - رئيس مجلس الإدارة

2
سعادة الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة
محافظ مؤسسة نقد البحرين - نائب رئيس مجلس الإدارة

3
سعادة الشيخ فواز بن محمد آل خليفة
رئيس المؤسسة العامة للشباب والرياضة

4
السيد راشد إسماعيل المير
مدير عام الهيئة العامة لصندوق التقاعد

5
السيد علي محمد العريض
مدير مكتب سمو رئيس الوزراء القائم بمهام رئيس ديوان سمو رئيس الوزراء

6
العقيد أحمد عبدالله العباسي
مدير إدارة المالية - وزارة الداخلية

7
السيد سلمان عيسى سيادي
مدير عام الشئون القانونية - وزارة شئون رئاسة مجلس الوزراء

8
العميد الركن أحمد يوسف الرويعي
مدير شئون الضباط والأفراد - القيادة العامة لقوة دفاع البحرين

9
السيد صادق عبدالكريم الشهابي
الوكيل المساعد لشئون العمل - وزارة العمل والشئون الاجتماعية

10
السيد سعيد عبدالكريم المرزوق
الوكيل المساعد للعمليات - وزارة المالية والاقتصاد الوطني

11
الدكتور فوزي عبدالله أمين
رئيس أطباء المراكز الصحية - وزارة الصحة

12
السيد إبراهيم عبدالله كمال
مدير إدارة علاقات الأفراد وتنسيق البرامج - ديوان الخدمة المدنية

13
العقيد أحمد نجم عبدالله
رئيس شعبة الشئون الإدارية والمالية - الحرس الوطني

1
4 3 2
7 6 5
10 9 8
13 12 11

المحتويات

كلمة سعادة وزير المالية والاقتصاد الوطني

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لصندوق التقاعد 15

كلمة مدير عام الهيئة العامة لصندوق التقاعد 17

تمهيد 19

نبذة عن نشاطات وإنجازات

الهيئة العامة لصندوق التقاعد في عام 2000 21

الجداول الإحصائية 87

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

إن من دواعي سرورنا أن نعرض على المهتمين والدارسين وذوي الاختصاص التقرير السنوي للهيئة العامة لصندوق التقاعد عن السنة الماليه 2001، والذي يوضح البيانات التفصيلية المعززة بالإحصاءات والجداول الكاشفة عن كمٍّ وكيف الأعمال والخدمات التي تنجزها الهيئة وما تبذله إداراتها ومنسوبوها من جهود لمواصلة تقديم الخدمات للخاضعين لقانوني التقاعد المدني والعسكري من الموظفين والضباط والأفراد وأصحاب المعاشات والمتقاعدين، وهي جهود ظلت الهيئة محافظة على انتهاجها بلا انقطاع منذ إنشائها وحتى الآن، وهي تعكس على الدوام المدى الذي بلغته في تغطيتها التأمينية للخاضعين للقانونين المشار إليهما سواء المتقاعدين منهم عن طريق صرف مكافآتهم ومعاشاتهم، أو الموظفين الذين ما يزالون في الخدمة عن طريق استفادتهم من مزايا قروض المشتركين وقروض استبدال المعاشات وشراء الخدمة الافتراضية وضم مدد الخدمات السابقة.

ولقد أثمرت الخدمات المشار إليها من جانب، والاستثمارات المتنوعة التي تقوم بها الهيئة من جانب آخر عن استقرار المركز المالي للهيئة، وأسفرت عن نتائج إيجابية جمة تمثلت في تحقيق زيادات مضطردة في إجمالي احتياطي الخاضعين لقانوني التقاعد المدني والعسكري، والتي بلغت 738 مليون دينار، و 803,2 ملايين دينار، و 857,5 مليون دينار في الفترة من عام 1999 وحتى عام 2001 على التوالي .

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الهيئة الاستثمارية تضع على رأس أولوياتها دعم الاقتصاد الوطني من خلال تركيز استثماراتها داخل البلاد مستفيدة من القنوات الاستثمارية ذات العائد المجزي، والمأمون مع عدم إغفال القنوات الاستثمارية المجزية الأخرى ولكن ضمن نطاق محدود، وهي سياسة أثبتت نجاحها وأثرها الإيجابي الملموس في الحفاظ على حقوق المساهمين والمشتركين والخاضعين وتنمية أموالهم.

ولعل من حسن الطالع أن تتزامن النجاحات التي تشهدها الهيئة مع مناخ الاستقرار والأمن الذي يسود البلاد في هذا العهد الزاهر والذي توج بإعلان مملكة البحرين وصدور التعديلات الدستورية. وأغتنم هذه المناسبة لأتشرف بالإعراب عن صادق التهنئة مشفوعة بأسمى معاني الشكر والعرفان والامتنان إلى مقام حضرة صاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى، وإلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، وإلى صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين القائد العام لقوة دفاع البحرين، داعياً المولى الكريم أن يحفظ قيادتنا الحكيمة ويكلأها بعين رعايته وعنايته، ويسدد على دروب الخير خطاها.

وإذ يطيب لي في هذا المقام أن أشيد بجهود إخواني أعضاء مجلس إدارة الهيئة الذين يحرصون على بذل كل ما يحقق رقي وتقدم الهيئة وصالح الخاضعين لقانون التقاعد، فإنه يسرني أن أذكر بكل الفخر والتقدير جهود أخي السيد محمد عبدالغفار العلوي المدير العام السابق للهيئة العامة لصندوق التقاعد الذي خدم في الجهاز الحكومي على مدى 45 عاماً متواصلة، كان فيها قدوة ومثلاً لزملائه الموظفين في المثابرة والتفاني والإخلاص في العمل، وتوج ذلك بتوليه منصب المدير العام للهيئة فسار بها في مدارج التطور والارتقاء حتى بلغت المستوى المرموق ، يعاونه في ذلك مجلس إدارة الهيئة وموظفوها، داعياً الله تعالى أن يمتعه بموفور الصحة والعافية والسعادة، وأن يستثمر مرحلة تقاعده في توثيق المسيرة الإدارية والتقاعدية في مملكة البحرين.

ولايفوتني أن أهنىء وأرحب في الوقت ذاته بأخي السيد راشد إسماعيل المير لنيله الثقة بتعيينه مديراً عام للهيئة، والذي ندعو الله تعالى أن يوفقه في حمل مسئولية إدارة الهيئة ومواصلة تطوير خدماتها والسير بها قُدُماً إلى الأمام مع زملائه موظفي الهيئة كافة.

وأخيراً أتوجه إلى الله العلي القدير بأن يتقبل عملنا ويهدينا سبلنا، ويجعل التوفيق حليفنا في خدمة وطننا الغالي في ظلال قيادتنا الحكيمة. إنه سميع مجيب.

عبدالله بن حسن سيف
وزير المالية والاقتصاد الوطني
رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة لصندوق التقاعد

مقـــــدمــة

يسرني أن أقدم التقرير السنوي للهيئة العامة لصندوق التقاعد عن السنة المالية 2001، والمتضمن عرضاً للأعمال والنشاطات والخدمات التي تقدمها إدارات الهيئة وأقسامها والتي تندرج في سياق ذي شقين هما: شق مد مظلة التأمين الاجتماعي للخاضعين لقانوني التقاعد، وشق الخدمات والمزايا التي ينتفع بها الموظفون أثناء خدمتهم والتي تتمثل على وجه الخصوص في قروض المشتركين واستبدال المعاش وضم مدد الخدمة السابقة وشراء مدة خدمة افتراضية، والمشتمل أيضاً على بيانات باستثمارات الهيئة وعوائدها.

ونؤمل أن يكشف هذا التقرير، بما احتواه من بيانات وإحصائيات وجداول وأرقام، عن مؤشرات أداء الهيئة خلال عام 2001، ويوضح مركزها المالي من جهة، ومن جهة أخرى اتساع نطاقها التأميني والذي يتبين من الارتفاع في أعداد الخاضعين من الموظفين والضباط والأفراد، ومن الزيادة الملحوظة في المبالغ المنصرفة لأصحاب المعاشات والمتقاعدين والمستحقين عنهم من بعدهم.

ونود أن نشير هنا إلى أن مما يبعث على الرضا أنه رغم تزايد أعداد أصحاب المعاشات والمتقاعدين والمستحقين عنهم سنة إثر سنة وبالتالي زيادة المبالغ المنصرفة إليهم على هيئة مكافآت ومعاشات وأنصبة من المعاشات، إلا أن الهيئة مستمرة في الوفاء بالتزاماتها تجاههم إضافة إلى صرف الزيادات السنوية على تلك المعاشات والأنصبة. ولعل مما مكّـنها من ذلك حسن توظيفها لاشتراكات الخاضعين واستثمارها الاستثمار المجزي ذي العائد المضمون وتجنب المخاطرة غير المأمونة العواقب، وهي سياسة استثمارية ظلت الهيئة متبعة إياها ومحافظة عليها منذ إنشائها، وقد أثبتت جدواها ونجاعتها مع مرور الزمن.

ولا تفوتني الإشارة هنا إلى أنه إلى جانب حرص الهيئة على تقديم الخدمات التأمينية الميسرة للخاضعين لقانوني التقاعد المدني والعسكري، فإن ما تضخه من أموال واستثمارات داخل البلاد يساهم إلى حد كبير في دعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مملكة البحرين وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني.

ويطيب لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن صادق الشكر وجميل العرفان إلى مقام حضرة صاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى، وإلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، وإلى صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين القائد العام لقوة دفاع البحرين بمناسبة تشريفي بمنحي الثقة بتعييني مديراً عاماً للهيئة العامة لصندوق التقاعد، كما أتقدم إلى مقامهم الكريم حفظهم الله بعظيم الامتنان على ما يحيطون به الهيئة من رعاية دائمة ودعم متواصل، فجزاهم الله خير الجزاء وسدد على دروب الخير خطاهم، كما يسرني أن أتوجه بالشكر الجزيل وبالغ التقدير إلى أخي صاحب السعادة السيد عبدالله بن حسن سيف وزير المالية والاقتصاد الوطني رئيس مجلس إدارة الهيئة.

هذا وأرى أن من الواجب أن أشير إلى عزمي - بعد الاتكال على الله - على مواصلة جهود من سبقني في تحمل مسئولية إدارة هذا المرفق الحيوي الهام، والعمل من أجل الارتقاء بخدماته وتطوير مرافقه ورفع مستويات العاملين فيه، مسخراً في ذلك كل ما أملك من طاقة وخبرة وتجربة، ومستهدياً بتوجيهات القيادة الحكيمة ودعم إخواني رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومعاونة زملائي موظفي وموظفات الهيئة.

وفي الختام أسأل المولى الكريم أن يلهمنا جميعاً الرشد والسداد والتوفيق .

راشـد إسـماعيـل المـيـر

مـديـر عـام

الهيئة العامة لصندوق التقاعد

تمـــــهيد

يشهدالإقبال الملحوظ من الموظفين والضباط والأفراد وعموم الخاضعين لقانون التقاعد، للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الهيئة، على استعداد الهيئة للوفاء بالتزاماتها تجاه أولئك الخاضعين والتي هي حصن أمان لهم، وأن الخدمات التي تقدمها تعد جزءاً مهماً من الرعاية الاجتماعية المقدمة في مملكة البحرين.

وإن المستقرئ والفاحص للجداول والبيانات والإحصاءات التي ترد في التقارير السنوية للهيئة، ومنها هذا التقرير، سيلاحظ بقليل من المقارنة مقدار التطور في الكم والنوع الذي حققته أنشطة الهيئة سواء من حيث الخدمات المقدمة للخاضعين لقانون التقاعد وصور الرعاية التي تشملهم، أو من حيث تنمية احتياطي الخاضعين والتنويع في استثمارات الهيئة، وهي استثمارات كان لها مردود طيب وانعكاس إيجابي على الاقتصاد الوطني، إذ إن أغلب استثماراتها تتم داخل مملكة البحرين.

ونورد فيما يلي جانباً من البيانات والإحصائيات الواردة في تقرير عام 2001 ، مقارنة مع الواردة في تقرير 2000، والتي تدلل على ما تمت الإشارة إليه آنفاً:

- بلغ احتياطي الخاضعين بنهاية عام 2001 مبلغاً مقداره 857,5 مليون دينار، فيما كان عام 2000 مبلغاً مقداره 803,2 ملايين دينار.
- بلغ صافي عوائد الاستثمار في عام 2001 مبلغاً قدره 45,5 مليون دينار، في حين بلغ في عام 2000 مبلغاً قدره 54,9 مليون دينار.
- بلغ عدد الخاضعين لقانون التقاعد المدني 35,482 موظفاً في مقابل 33,971 موظفاً.
- بلغ عدد الموظفين المستجدين 2,194 موظفاً في مقابل 1,396 موظفاً.
- بلغ عدد الموظفين المنتهية خدماتهم 1,456 موظفاً في مقابل 1,044 موظفاً.
- بلغ عدد من قاموا بضم خدماتهم السابقة 354 موظفاً في مقابل 73 (وسبب هذه الطفرة هو صدور العفو الأميري، وإرجاع المعفو عنهم إلى وظائفهم، إضافة إلى المكرمة الأميرية بمنح الجنسية البحرينية لعدد كبير من المقيمين والمتقدمين للحصول عليها).
- بلغ عدد من قاموا بشراء خدمة افتراضية 637 موظفاً في مقابل 589 موظفاً.
- بلغ عدد أصحاب المعاشات 5,279 صاحب معاش في مقابل 4,344 صاحب معاش.
- بلغت المصروفات التقاعدية حتى 2001/12/31م ما مقداره 44,7 مليون دينار في مقابل 40,8 مليون دينار حتى 2000/12/31م.
- بلغت الاشتراكات التقاعدية في نهاية عام 2001 مبلغاً قدره 47,9 مليون دينار بالمقارنة مع 46 مليون دينار عام 2000.
- بلغ عدد المستفيدين من نظام القروض 7,734 موظفاً صرف لهم مبلغ مقداره 22,183,330 ديناراً، في مقابل 7,623 موظفاً صرف لهم مبلغ مقداره 20,665,127 ديناراً.
- بلغ عدد المستفيدين من نظام الاستبدال 2,044 موظفاً صرف لهم مبلغ مقداره 14,655,080 ديناراً، في مقابل 1,799 موظفاً صرف لهم مبلغ مقداره 13,367,233 ديناراً.

ونشير أخيراً إلى أن الصور المرفقة بهذا التقرير هي من مواقع العمل لبعض الإدارات وأقسام الهيئة.

ونأمل أن يكون هذا التقرير مترجماً لملامح وإنجازات الهيئة، وسبيلاً لفهم أكثر لنظام التقاعد في مملكة البحرين، والله الموفق.